



CAIRO INSTITUTE  
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES  
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة الحادية والعشرين  
مداخلة شفوية: البند السادس - الاستعراض الدوري الشامل للجزائر  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٢٠ سبتمبر ٢٠١٢

مقدمة من: باولا داهر

شكراً سيدتي الرئيسة،

على الرغم من رفع حالة الطوارئ في الجزائر خلال العام الماضي، فلا يزال القمع الموجه ضد الحقوق والحريات الأساسية مستمراً، وذلك في ظل امتلاك الجيش لمزيد من الصلاحيات، وإصدار تشريعات جديدة تهدد بقمع المتظاهرين السلميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء من النقابيين، وكذا قمع وسائل الإعلام، والمجتمع المدني تحت سلطة الدولة الدائمة.

وبالفعل، تتناول الكثير من التوصيات الصادرة عن جلسة الاستعراض الشفهية الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل للجزائر تلك الانتهاكات المستمرة.

يمثل قانون الجمعيات الجديد رقم ١٢-٠٦ لشهر يناير ٢٠١٢ أحد القوانين التي استحدثت لفرض مزيد من القيود على الحريات العامة. فمن شأن هذا القانون فرض المزيد من القيود على المجتمع المدني، كما أنه يتناقض على نحو صارخ مع المعايير الدولية، إذ يطالب بموافقة السلطات على إنشاء الجمعيات وحصولها على التمويل، وكذا يعاقب على الانضمام للمنظمات غير المرخصة رسمياً بدفع غرامات باهظة وأحكام بالسجن. فضلاً عن ذلك، يمكن للسلطات أن تحل المنظمات بقرار إداري فحسب، بدلاً من قرار قضائي.

من أبرز الأمثلة على المضايقات القانونية والقضائية للنشطاء في الجزائر مؤخراً، محاكمة أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان، لمجرد ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. حيث تم القبض على ياسين سعيد، وعبد بنجدودي، ولاخضر بوزياني وأثمان أوامير، وجميعهم أعضاء بارزين في المنظمات الجزائرية لحقوق الإنسان والنقابات المهنية، وذلك بسبب قيامهم باعتصام سلمي اعتراضاً على المضايقة القضائية لأحد زملائهم من المدافعين عن حقوق الإنسان. وسوف تتم محاكمتهم بعد خمسة أيام بتهم التحريض على القيام بتجمع غير مسلح.

في ضوء تلك القوانين والممارسات القمعية، نناشد حكومة الجزائر قبول كافة التوصيات، وتنفيذها كافةً على نحو مباشر، لاسيما تلك التي تتعلق بإنهاء التعذيب والإفلات من العقاب، وكذا الإفراج عن كافة السجناء المقبوض عليهم بسبب ممارسة حقوقهم الأساسية، وضمان حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات، إلى جانب تحقيق توافق لكافة التشريعات مع المعايير الدولية، بما في ذلك رفع القيود المفروضة من قبل القوانين الجديدة التي تنظم عمل المجتمع المدني والإعلام.

شكرًا سيدتي الرئيسة،